ودادية الربيع السكنية
فاس

مكاتب الأندلس الطابق الثاني رقم 15
مطاحن الادريسية الأطلـــس

بلاغ توضيحي

على اثر اطلاع مكتب الودادية على التعليقات والإشاعات المتداولة وبلاغات بعض السادة المنخرطين واستحضارا للهدف الجماعي المشترك لجميع المنخرطين وتجاوزا للدخول في منازعات وخلافات لن يستفيد منها إلا الطرف الاداري صاحب القرار في موضوع الرخصة.فإن مكتب الودادية ومن منطلق مسؤوليته التي سيحاسب عنها أمام الجمع العام يدلي بالتوضيحات والحقائق التالية :

- إن مكتب الودادية لم يتوصل بمحضر اللجنة الاقليمية للتعمير بطريقة رسمية. وإنما توصل به يوم 2- أكتوبر-2020 بطريقة غير رسمية وهو محضر غير نهائي لعدم التوقيع عليه من طرف ممثل حوض سبو بسبب عدم حضوره ؟ !
- إن الملاحظات الواردة في هذا المحضر لا تتعلق بالتصميم وتوزيع القطع والفضاءات والطرق بل تتعلق بجوانب إدارية تهم الادارة والجماعة.
- وهكذا فبالنسبة لموضوع الساقية يقال بأن وكالة حوض سبو لا اعتراض عليها لكنها لم تحضر اجتماع اللجنة للتصريح بذلك رسميا وهذا يعتبر عرقلة . غير أننا فوجئنا من جهة أخرى بأن ملاحظة تحويل لصنيف الساقية Déclassement أوردها ممثل الوكالة الحضرية مع أن هذه الاخيرة تصرح شفويا بأنه لا شأن لها بالموضوع وأن وكالة حوض سبو هي المختصة والمعنية.
- وحيث أن المكتب قد استجاب لتوصيات وكالة حوض سبو وابتعد عن هذه الساقية بمترين يمينا ومترين شمالا وبالتالي فهي لا تدخل في تصميم الودادية ومع ذلك تطالب الوكالة ب Déclassement فماذا يسمى هذا ؟ نترك للمنخرطين التعليق .
- أما بالنسبة لموضوع التصفيف Eloignementأي خلق طريق فارقة بين قطعتنا هي عبارة عن إقامة مغلقة résidence fermé ومع ذلك فقد قبلناها وطبقناها في التصميم وفي هذا الاطار نخبر السادة المنخرطين بأن جزءا من هذا الطريق والواقعة بين وداديتنا والملك العمومي من الجهة العلوية قد تمت المصادقة على قراره في الدورة الاخيرة لجماعة فاس والجزء الآخر ستتم المصادقة عليه في الدورة المقبلة. حيث أن المكتب قد أعد مشروع القرار ووضعه بمكتب الجماعة .
- وأخيرا بالنسبة للحدود الترابية الفاصلة بين عمالة فاس وعمالة زواغة مولاي يعقوب . فالأمر لا يهم الودادية مادامت كل عمالة تتشبث بموقفها , فعمالة فاس تقول باعتماد الحدود الواردة في مرسوم وزير الداخلية المنشور في الجريدة الرسمية , بينما تتشبث عمالة زواغة بالحدود الطبيعية لما قبل صدور هذا المرسوم , وبالتالي فالأمر يعود للسيد الوالي للفصل في الموضوع .
- لقد فوجئ المكتب مؤخرا وهو يخوض المفاوضات مع جماعة فاس حول موضوع الضريبة على الأرض العارية T.N.B بأن وزير الداخلية قد أصدر مذكرة يتم بموجبها التفويض للولاة والعمال اختصاص البث في طلبات الإعفاء أو التخفيف من الذعائر وغرامات التأخير بخصوص هذه الضريبة, ولذلك فإنه سيطرح في هذا الموضوع إلى السيد الوالي .
- إن المكتب قد ظل يواكب الملف (ملف الرخصة)بنفس الوثيرة والحرص ويريد أن يؤكد هنا بأن كل العراقيل والتماطل يأتيان من المصالح الادارية وهو ما يتأكد من خلال وثيره برمجة طلبنا في اجتماعات اللجنة الاقليمية للتعمير . كما يتأكد بصورة واضحة من خلال محاضرها التي تتضمن باستمرار وفي كل مرة ملاحظات جديدة وأحيانا تتضمن ملاحظات تمت الاستجابة لها في التصميم فماذا نسمي هذا ؟ كيف يتحمل مكتب الودادية ذلك؟ . وأخيرا وعندما استجاب المكتب لكل هذه الملاحظات المتواترة والمستجدة طلعت علينا ملاحظات تتعلق بالجانب الاداري (تصفيف الطريق الفاصلة عن الجوار , تحويل ألساقية الفصل في الحدود الترابية بين العمالتين) .